الصباح الاقتصادية
AL-SABAH
No. 4872 | الجمعة | 2 ذي القعدة 1445 هـ | 10 مايو 2024 م | السنة السابعة عشرة
www.alsabahpress.com Alsabah Media

مدفوعا بخفض حصص الإنتاج حسب اتفاقية "أوبك +" وضعف الطلب المحلي

«النقد الدولي»: القطاع النفطي الكويتي ينكمش 4.3 في المئة خلال 2023

"المركزي" تمكن من خلال التنظيم المالي والإشراف الحصيف المحافظة على احتياطيات قوية من الرسملة والسيولة

استمرار انخفاض النمو السنوي في التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص غير المالي ليصل 1.8 في المئة

صندوق النقد الدولي

معدلات التضخم المحلية تتجه نحو الاعتدال وتوقعات بانخفاضه إلى 3.2 في المئة خلال 2024

استمرار التأخر في الإصلاحات المالية والهيكلية من شأنه إعاقة التقدم نحو تنويع الاقتصاد وتعزيز قدرته التنافسية

أعلن بنك الكويت المركزي انتهاء مهمة بعثة خبراء صندوق النقد الدولي للبلاد في إطار المشاورات الدورية السنوية حيث أكدوا أن مسار تعافي الاقتصاد الكويتي من جائحة (كورونا) تراجع العام الماضي وتوقعوا أن ينكمش الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي 2ر2 في المئة للعام 2023.

وقال (المركزي) في بيان صحافي أمس الخميس إن زيارة البعثة للبلاد والتي كانت خلال الفترة من 30 أبريل الماضي حتى السابع من مايو الجاري تأتي بموجب المادة الرابعة لاتفاقية إنشاء الصندوق وتولي (المركزي) التنسيق مع الجهات المحلية المعنية في إنجاز الترتيبات الخاصة بتلك الزيارة بما في ذلك تجميع المعلومات والبيانات وترتيب الاجتماعات.

وأضاف البيان أن خبراء الصندوق قدروا انكماش القطاع النفطي بنسبة 4ر3 في المئة ونمو القطاعات غير النفطية بنسبة 8ر0 في المئة في العام 2023 مدفوعا بخفض حصص الإنتاج حسب اتفاقية (أوبك +) وضعف الطلب المحلي.

وتوقعت البعثة انكماشا آخر في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بنسبة 1ر4 في المئة في العام 2024 موزعة بين انكماش القطاع النفطي بنسبة 3ر4 في المئة ونمو القطاعات غير النفطية بمتوسط نمو بلغ نحو 3ر6 في المئة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وأشادت بدور (المركزي) في المحافظة على الاستقرار المالي رغم الظروف المالية الأكثر شدة إذ استطاع من خلال التنظيم المالي والإشراف الحصيف المحافظة على احتياطيات قوية من الرسملة والسيولة مع انتعاش الربحية من أدنى مستوياتها بسبب الجائحة وبقيت نسبة القروض غير المنتظمة منخفضة وتقابلها مخصصات احترازية كافية مؤكدة أهمية المحافظة على استقلالية البنك للقيام بمهامه.

وأشارت إلى استمرار انخفاض النمو السنوي في التسهيلات الائتمانية المقدمة (للقطاع الخاص غير المالي) ليصل إلى نحو 8ر1 في المئة العام الماضي مع ارتفاع أسعار الاقراض المصرفي استجابة للارتفاعات المتدرجة في سعر الفائدة الرسمي للمركزي بما يتماشى على نطاق واسع مع تشديد السياسة النقدية العالمية ما ساعد في السيطرة على التضخم.

وأوضحت أن معدلات التضخم المحلية تتجه نحو الاعتدال متوقعة أن يصل معدل التضخم السنوي إلى نحو 2ر3 في المئة في عام 2024 مقارنة بنحو 6ر3 في المئة في عام 2023.

وبالنسبة للمالية العامة للدولة فقد لفتت البعثة إلى أن الموازنة العامة وبعد تحقيق فائض قدره 8ر11 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2023/2022 تحول ذلك الفائض إلى عجز يقدر بنحو 4ر3 في المئة من الناتج المحلي في 2023/2024 مدفوعا بانخفاض الإيرادات النفطية وارتفاع المصروفات الحكومية في جميع فئات الإنفاق العام.

وتوقعت أن يتسع العجز بشكل أكبر على المدى المتوسط في ظل غياب تدابير ضبط أوضاع المالية العامة مشيرة فيما يتعلق بالميزان الخارجي الى أن الحساب الجاري لميزان المدفوعات لا يزال قويا إذ سجل فائضا بلغت ذروته عند 5ر34 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022 مدفوعا بارتفاع الصادرات النفطية ومن ثم شهد فائض الحساب الجاري تراجعا إلى نحو 9ر32 من الناتج المحلي في عام 2023.

وأكدت أن توقعاتها الاقتصادية مرهونة بالمخاطر الخارجية المرتفعة مبينة أن تقلبات أسعار النفط وكميات إنتاجه الناجمة عن التطورات العالمية من شأنها أن تؤثر على النمو والتضخم من جهة وأرصدة الموازين المالية والخارجية من جهة أخرى.وذكرت أن الصراع في الشرق الأوسط واضطرابات الشحن في البحر الأحمر كان لهما آثارا محدودة على الاقتصاد الكويتي لغاية الآن معتبرة "أن أي صدمة كبيرة لسوق النفط العالمي سيكون لها آثار كبيرة".

مؤشرات البورصة تختتم جلسات الأسبوع على تباين

تباينت المؤشرات الرئيسية للبورصة عند إغلاق تعاملات، أمس الخميس، مع تصدر بيت التمويل الكويتي "بيتك" نشاط التداولات.

وشهدت الجلسة ارتفاع مؤشرها العام 89ر21 نقطة ليبلغ مستوى 05ر7081 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 31ر0 في المئة.

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 96ر6 نقطة ليبلغ مستوى 10ر5973 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 12ر0 في المئة من خلال تداول 2ر151 مليون سهم عبر 8046 صفقة نقدية بقيمة 19 مليون دينار (نحو 9ر57 مليون دولار).

كما ارتفع مؤشر السوق الأول 90ر26 نقطة ليبلغ مستوى 77ر7716 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 35ر0 في المئة من خلال تداول 6ر120 مليون سهم عبر 9094 صفقة بقيمة 6ر47 مليون دينار (نحو 18ر145 مليون دولار).

في موازاة ذلك انخفض مؤشر (رئيسي 50) 74ر10 نقطة ليبلغ مستوى 32ر5801 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 18ر0 في المئة من خلال تداول 6ر104 مليون سهم عبر 5012 صفقة نقدية بقيمة 18ر15 مليون دينار (نحو 2ر46 مليون دولار).

وسجلت البورصة تداولات، في تلك الأثناء، بقيمة 67.02 مليون دينار، وزعت على 271.97 مليون سهم، بتنفيذ 17.14 ألف صفقة.

وشهدت الجلسة ارتفاعاً بـ5 قطاعات على رأسها البنوك بـ0.60 %، بينما تراجعت 5 قطاعات أخرى في مقدمتها المواد الأساسية بـ0.56 %، واستقرت 3 قطاعات.

ومن بين 58 سهماً مرتفعاً تصدر سهم "الرابطة" القائمة الخضراء بـ13.80 %، وجاء "فيوتشر كيد" على رأس تراجعات الأسهم البالغ عددها 47 سهماً بنحو 12.90 %، بعد إعلان الشركة عن تشكيل مجلس الإدارة الجديد، واستقر سعر 15 سهماً.

أسبوع متباين للبورصة

وجاء سهم "بيتك" المرتفع 1.24 % على رأس نشاط التداولات بحجم بلغ 25.39 مليون سهم، وسيولة بقيمة 18.63 مليون دينار.

الأداء الأسبوعي

للأسبوع الثاني على التوالي تتباين المؤشرات الرئيسية لبورصة الكويت، تزامناً مع نمو بالتداولات، والقيمة السوقية.

ارتفع مؤشر السوق الأول بنسبة 0.86 % ليُغلق تعاملات الأسبوع بالنقطة 7716.77، رابحاً 65.74 نقطة عن مستواه بختام السبوع السابق بـ2 مايو 2024.

وسجل مؤشر السوق العام نمواً نسبته 0.68 % أو 47.57 نقطة ليصل في نهاية الأسبوع عند النقطة 7081.05.

وعلى الجانب الآخر، فقد تراجع مؤشر السوق الرئيسي 50 بنسبة 0.81 % بما يعادل 47.12 نقطة ليصل إلى النقطة 5801.32.

وأنهى مؤشر السوق الرئيسي التعاملات بالنقطة 5973.1، بانخفاض 0.21 % أو 12.44 نقطة عن الأسبوع المنصرم.

وسجلت الأسهم المدرجة ببورصة الكويت قيمة سوقية في ختام تعاملات أمس بـ41.651 مليار دينار، بنمو 0.67 % يُقدر بـ279 مليون دينار قياساً بمستواها عند إغلاق تعاملات الأسبوع السابق البالغ 41.372 مليار دينار.

وتحسنت التداولات، إذ ارتفعت السيولة 4.56 % عند 253.41 مليون دينار، وزاد عدد الصفقات 11.32 % إلى 77.38 ألف صفقة، كما ارتفعت أحجام التداول خلال الأسبوع 14.95 % عند 1.22 مليار سهم.

التباين طال القطاعات، إذ ارتفع 6 قطاعات في مقدمتها السلع الاستهلاكية بـ1.98 %، بينما تراجع 6 قطاعات أخرى على رأسها الرعاية الصحية بـ2.51 %، واستقر قطاع التكنولوجيا وحيداً.

وعلى مستوى الأسهم، فقد تصدر سهم "بيان" القائمة الخضراء بـ35.50 %، بينما جاء "كميفك" على رأس التراجعات بـ29.49 %.

وتصدر سهم "مينا" المرتفع 18.27 % نشاط الكميات بـ77.78 مليون سهم، بينما تصدر "بيتك" السيولة بقيمة 43.07 مليون دينار، بنمو 2.65 %.

وتعليقاً على التداولات، قال إبراهيم الفيلكاوي خبير أسواق المال، إن تحركات السوق الكويتي جاء "أفقية متواضعة" بمستويات "ضيقة" تزامناً مع تحركات أسواق الخليج، مع وجود ترقب عام لتحركات مجلس الاحتياطي الفيدرالي، والتوترات الجيوسياسية، والقوائم المالية الفصلية للشركات المدرجة.

ولفت في تصريحات إلى أن السوق الكويتي كان ولا يزال يترقب إعلان اختيار عن الحكومة الجديدة للبلاد وأداء اليمين الدستورية مع انعقاد مجلس الأمة المقرر له في الأسبوع المقبل؟

وبين إبراهيم الفيلكاوي أن البورصة تحركت "أفقياً" قبل أن تتحرك إيجابياً آخر يومين في الأسبوع الحالي بسبب ارتفاع سعر سهم بيت التمويل الكويتي "بيتك" أعلى مستويات 730 فلساً، بما أسهم في تعويض خسائر الأسبوع السابق لمؤشر السوق الأول.

أعطت تحركات "بيتك" نوع من الزخم والحركة والسيولة على السوق الكويتي بما فيها القطاع المصرفي، مع ارتداد بنك الكويت الوطني، ليُعطي الدفعة لأغلب الأسهم القيادية بالتحرك، بحسب ما أوضحه خبير أسواق المال.

وتوقع استمرار تذبذب السوق الكويتي في الأسبوع المقبل إذا حدث ذلك في السوق العالمي، وفي حال الاستقرار سينعكس ذلك محلياً وخليجياً، خاصة مع ارتفاع أسعار النفط، كما سيكون للتوترات الجيوسياسية دوراً مؤثراً على التداولات.

خلال الاجتماع الدوري مع لجنة "وايبا"

«تشجيع الاستثمار»: بحث زيادة إطلاق مبادرات الاستثمارات المباشرة في العالم

جانب من الاجتماع

عقدت هيئة تشجيع الاستثمار المباشر الكويتية اجتماعا دوريا مع اللجنة التوجيهية للرابطة الدولية لهيئات تشجيع الاستثمار المباشر (وايبا) وذلك في إطار سياستها الرامية لتفعيل حضور دولة الكويت في المحافل الدولية وبناء الشراكات المثمرة وتعزيز التعاون والعمل المشترك في المجالات الاقتصادية والاستثمارية والتنموية.

وقالت الهيئة أمس الخميس إنها ترأست الاجتماع بصفتها نائبا لرئيس اللجنة التوجيهية لرابطة (وايبا) وبحضور عدد من المدراء التنفيذيين الإقليميين إلى جانب مشاركة أعضاء الإدارة التنفيذية ل(وايبا).

وأضافت أن اللجنة التوجيهية ل(وايبا) استهلت اجتماعها بلقاء المدير العام للهيئة الشيخ الدكتور مشعل جابر الأحمد الصباح ومن ثم باشرت أعمالها حيث تم خلال الاجتماع استعراض التطورات العالمية والمستجدات المتعلقة بالأنشطة والدراسات والشؤون المالية الخاصة ب(وايبا) للربع الأول من عام 2024.

وبينت أنه تم خلال الاجتماع كذلك استعراض ترتيبات الإعداد للجمعية العمومية للجنة ومؤتمر الاستثمار الدولي المقبل في نسخته ال28 الذي سيعقد خلال الفترة من 25 حتى 27 نوفمبر المقبل.

وأضافت أنه تم اتخاذ القرارات اللازمة بشأن مجموعة من المواضيع المدرجة على أجندة الاعمال فيما يخص تعزيز جهود التنسيق وآليات التعاون لزيادة إطلاق المبادرات والدراسات المتعلقة بالاستثمارات المباشرة في العالم وتنظيم الفعاليات الإقليمية وتطوير قنوات التواصل والاعلام.

يذكر أن تم انتخاب هيئة تشجيع الاستثمار المباشر الكويتية نائبا لرئيس اللجنة التوجيهية للرابطة الدولية لهيئات تشجيع الاستثمار (وايبا) للفترة ما بين (2023–2025) وسبق أن انتخبت لشغل منصب المدير التنفيذي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في اللجنة التوجيهية ل(وايبا) خلال فترة الولاية السابقة (2021–2023).

وكانت الرابطة الدولية لهيئات تشجيع الاستثمار (وايبا) تأسست في عام 1995 في جنيف سويسرا ودخلت الكويت في عضويتها منذ عام 2006.

"ستاندرد آند بورز" تؤكد تصنيف "وربة للتأمين" عند "BBB+"

أعلنت شركة وربة للتأمين وإعادة التأمين قيام وكالة ستاندرد آند بورز لخدمات التصنيف الائتماني بتأكيد تصنيف الشركة عند "BBB+"، مع نظرة مُستقبلية مستقرة.

وحسب بيان "وربة" للبورصة أمس الخميس، فإن تأكيد التصنيف جاء لتحسن الوضع التنافسي لشركة وربة في السنوات الأخيرة، حيث تواصل الشركة توسيع أعمالها بشكل مربح وفي عام 2023، أعلنت شركة وربة عن زيادة قوية في صافي الربح إلى نحو 7.1 مليون دينار كويتي (حوالي 23 مليون دولار) مقارنة بنحو 4.9 مليون دينار كويتي في عام 2022.

وأشار البيان إلى أن تحسن ارباح "وربة" كان مدعوماً بكل من الاكتتاب المربح لشركة وربة ونتائج استثماراتها وتحسنت نتيجة الخدمات التأمينية للشركة إلى نحو 8.9 مليون دينار كويتي في 2023 من نحو 5.3 مليون دينار كويتي في 2022.

ولفت الوكالة إلى أن بعد نمو إيرادات التأمين بنسبة 8.5 % إلى 43.2 مليون دينار كويتي في عام 2023 من 39.8 مليون دينار كويتي في عام 2022، توقعت أن يظل نمو الإيرادات عند حوالي 5 10–% % سنويا في عامي 2024 و2025، مع استمرار الشركة في توسيع نطاق أعمالها التجارية في الخطوط الطبية وغيرها في الكويت.